خلال اجتماع برئاسة ناصر صباح الأحمد وتناول آخر المستجدات والتطورات العالمية والصناعة النفطية بما يتوافق وتحقيق «كويت 2035»

«الأعلى للتخطيط» ناقش إستراتيجية مؤسسة البترول 2040

الشيخ ناصر صباح الأحمد ود.خالد الفاضل خلال الاجتماع

ترأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع رئيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الشيخ ناصر صباح الأحمد اجتماعا مشتركا لأعضاء لجان المجلس لمناقشة استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040.

وقالت الأمانة العامة للمجلس في بيان صحافي إن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل شارك في الاجتماع مع ممثلي مؤسسة البترول، لافتة إلى أنه تمت مناقشة الملامح الرئيسية والتوجهات العامة لاستراتيجية مؤسسة البترول حتى عام 2040.

وأضافت أن الاجتماع تناول التوجهات العامة للإستراتيجية بما يتماشى مع آخر المستجدات والتطورات العالمية والصناعة النفطية الكويتية وبما يتوافق وتحقيق رؤية الكويت (كويت جديدة 2035).

الشيخ ناصر صباح الأحمد مترئسا الاجتماع بحضور د.خالد الفاضل ومسؤولي مؤسسة البترول

«الائتمان»: 154 مليون دينار القروض في 6 شهور

كرم نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف كوكبة متميزة من شباب العاملين في البنك.

وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي: إن التكريم جاء خلال حفل أقامه البنك تحت رعاية المضف وبحضوره في قاعة عبدالعزيز الدوسري بمركز التدريب والتطوير الإداري في (برج الحمراء)، مشيرة الى أنه شمل فريق إعداد الدليل الشامل والموسع لإجراءات إدارات البنك، وموظفي الإدارة الهندسية والتحصيل والملف الالكتروني، لما بذلوه من جهود مثمرة.

جانب من التكريم

وأضافت: إن صدور الدليل الشامل في وقت قياسي وبصورة رائعة ومبهرة جعل تكريم المشاركين في اعداده مستحقا تقديرا للجهود التي بذلها أعضاء الفريق.

وأشارت إلى أن الدليل الجديد بمنزلة خارطة طريق تحدد مسار كل معاملة أو إجراء يتخذ منذ البداية وحتى صدوره بصيغته النهائية، لافتة إلى أنه يضع قواعد محددة ومنضبطة، ويحد من حالات تداخل الاختصاصات.وأكدت أن الهدف منه تقليص الدورة المستندية قدر الإمكان وحصول المواطن على الخدمة بالكفاءة المطلوبة وفي الوقت المناسب وبأدنى جهد ممكن، خصوصا أن تقديم الخدمة أو إنجاز المعاملة بات أكثر تطورا وتنافسية.

وأوضحت أن مدير البنك أشاد بجهود أعضاء الفريق، وأكد أن الكفاءات الكويتية العاملة موضع اعتزاز الجميع، وتلقى كل دعم وتشجيع من قبل الادارة العليا، وأن الشباب الكويتي كان دائما عند حسن الظن به بوصفه جزءا أصيلا وأساسيا في منظومة تطوير وتحديث آليات العمل.

من جهة أخرى، أعلن بنك الائتمان أن إجمالي المبالغ القروض عن النصف الأول من العام 2019 بلغ 153,853,613 دينارا.

الحرس: فتح القبول في 6 دورات عسكرية

بتوجيهات من القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة في سمو رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي، ونائب رئيس الحرس الشيخ مشعل الأحمد، وتطبيقا لبنود وثيقة الأهداف الاستراتيجية للحرس الوطني 2020 «الأمن أولا»، المعنية بالاهتمام بالشباب الكويتي وتوفير الوظائف لهم، وتفعيلا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية عبر توفير الفرص الوظيفية لهم، أعلنت الرئاسة العامة للحرس الوطني عن فتح قبول طلبات دفعات جديدة للالتحاق بدورات الطلبة الضباط حملة الشهادة الثانوية وما يعادلها، الطلبة الضباط حملة الشهادة الجامعية كضباط ميدان، دفعة جديدة من المتطوعين (رقباء أوائل) حملة الثانوية، طلبات الإعادة إلى الخدمة لضباط الصف والأفراد، دفعة جديدة من المتطوعين (الأغرار)، دفعة جديدة من المتطوعين (الفنيين الموسيقيين).

ويستمر استقبال طلبات المتقدمين حتى الحادي عشر من الشهر الجاري (يوليو)، وذلك في مبنى العقيد الركن فيصل الجريد لاستقبال المتطوعين في الرئاسة العامة للحرس الوطني في منطقة الرقعي من الساعة الرابعة عصرا حتى الثامنة مساء.

وتؤكد مديرية التوجيه المعنوي أن الحرس الوطني يعمل وفق نهج الشفافية والمصداقية بوضع آلية تضمن العدالة للجميع في عملية القبول بعد استيفاء الشروط التي لابد من توافرها في المتقدمين، ومن خلال استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة بإجراء قرعة علنية لاختيار من يجتاز الفحوصات الطبية والاختبارات التخصصية من المتقدمين ليحظى بالحصول على شرف الدفاع عن تراب الوطن جنبا إلى جنب مع إخوانه في الحرس الوطني وزملاء السلاح بالجيش والشرطة والإدارة العامة للإطفاء.

أشاروا إلى أنه خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة هذه الظاهرة ومنع الحصول على منافع مادية أو أدبية دون وجه حق

أساتذة قانون لـ «الأنباء»: «حظر الشهادات غير المعادلة» أتى في وقته

ثامر السليم

أشاد عدد من أساتذة كلية الحقوق بجامعة الكويت بإقرار مجلس الأمة مشروع قانون «حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة»، في المداولة الثانية، معتبرين انه خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة ظاهرة انتشار تلك الشهادات والتي لم يتم الاستيثاق من صحتها واستخدامها في الحصول على منافع مادية أو أدبية دون وجه حق. وقال الأساتذة في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» ان الشهادات المزورة وغير المعتمدة من أهم القضايا التي يجب أن يتكاتف الجميع لمنعها، لأنها تؤثر على مستقبل الوطن وتهدر ثرواته ومقدراته، وتتسبب في تسرب الفساد إلى مختلف الجهات، لذا فإنه يصب في الصالح العام.

د.سامي الدريعي

د.إبراهيم الحمود

د.خالد الهندياني

في البداية، قال أستاذ القانون بجامعة الكويت د.سامي الدريعي ان الكويت عانت في الآونة الأخيرة من مدعي التعليم وهؤلاء هم أخطر ما يكون على مستقبل الكويت، لذلك جاء المنع من قبل مجلس الأمة لتحقيق الهدف المنشود منه وهو حماية المجتمع وحماية الدولة وحماية الوظيفة العامة وحماية الفرد الذي يحيا على ارض الكويت من هؤلاء الأشخاص ولا يمكن القول بخلاف ذلك على أن من يحصل على مؤهل غير معتمد فإنه يوحي ويعطي صورة غير مطابقة للحقيقة لجموع الناس. وأشار إلى أن البعض قد يدعي أن هذا الشخص لم يستخدم هذه الشهادة في الحصول على وظيفة ولكن بالطبع فإنه قام بوضع نفسه موضعا لا يستحقه وأعطى لنفسه موقعا خلافا للحقيقة، مؤكدا إنني كنت من المناصرين جدا لمثل هذه السلوكيات فإننا في الكويت مع الأسف الشديد اصبح لدينا انحرف لكثير من المفاهيم وعلى رأسها مفهوم «البرستيج العلمي».

ولفت إلى أن كثيرا من السياسيين لجأوا إلى فكرة مفهوم «البرستيج العلمي» من أجل استقطاب العامة من أجل الحصول على أصواتهم وبالفعل كانت خطة ناجحة وناجعة للحصول على أصوات الناخبين في الكثير من قطاعات الدولة، متوجها بالتحية إلى مجلس الأمة على إقرار مثل هذا الإنجاز بالنسبة للكويت.

وأوضح انه لابد من التفريق بين قانون حظر استعمال للجامعات غير المعتمدة وبين الشهادات المزورة فهناك نصوص وقوانين أخرى تنظمها ونحن اليوم نتكلم على عدم السماح لمن حصل على مؤهل علمي ان يستعمله ما لم تتم معادلته من قبل وزارة التعليم العالي، مؤكدا أن هذا الأمر في غاية الأهمية فنحن بحاجة إلى حماية المجتمع من المظهر الخداع لهؤلاء الأشخاص وهذا القانون سيحقق هذا الهدف.

من جانبه، قال أستاذ القانون بجامعة الكويت ورئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس د.إبراهيم الحمود إن هذا القانون جيد من وجه لكنه غير جيد من وجه آخر كون هذا القانون غير مكتمل، كون قانون الجامعات الحكومية والذي صدر قبل أسبوع نص في إحدى مواده على المخالفة متى ما مر عليها 5 سنوات ولم تحرك فإنها تسقط. أما أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة الكويت د.خالد الهندياني فقال إن في الكويت تواجه مشكلة في التفريق بين الشهادة المزورة وبين الشهادة غير المعتمدة، مشيرا إلى أن الأمر وصل بنا إلى القبول الضمني للشهادات غير المعتمدة وهذا أمر مخل وغير صحيح. ولفت إلى أن إقرار هذا القانون من قبل مجلس الأمة سيسد هذه الثغرة كونه لا يجب الاعتداد بهذه الشهادات غير المعتمدة، مؤكدا انه علينا وعلى الدولة لزاما أن توجه الطلبة سواء على نفقتها او على نفقتهم الخاصة إلى الدراسة في الجامعات المعتمدة ومن يقوم بالدراسة في الجامعات غير المعتمدة فإنه لا يستحق المميزات أو أي فائدة يمكن الحصول عليها الأدبية او المالية من هذه الشهادة. وأشار إلى ان هذا القانون مستحق وبه فائدة وينظم المسار بشكل كبير ويسد الثغرة التي كانت موجودة سابقا في التفريق بين الشهادات المزورة والشهادات غير المعتمدة عبر قانون يرفض الشهادات غير المعتمدة بشكل صريح، موضحا ان هناك الكثير من القياديين وغيرهم حاصلون على شهادات ولكنها غير معتمدة فهذا القانون سيوقف هذا الأمر. واستغرب الهندياني من القانون الذي قام باستثناء الطلبة المبتعثين من جهات حكومية كونه يفترض ان يكون هناك تنسيق ما بين الجهات الحكومية التي تبعث طلبتها مع الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بحيث تلتزم هذه الجهات الحكومية بعدم ابتعاث أي طالب إلا إلى جامعات معتمدة.

محامون لـ «الأنباء»: تعديلات «المحاماة» إنجاز يمنحنا حرية وضمانات أكبر

عبدالكريم أحمد

عبّر مجموعة من المحامين عن سعادتهم بإقرار تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة، مشيرين في تصريحات لـ «الأنباء» إلى أنه يزيل العراقيل التي يواجهونها بشكل يومي في المحاكم، مشيدين بالجهود التي بذلتها جمعية المحامين نحو إقرار هذه التعديلات التي تمهد الطريق لممارسة مهنتهم بأريحية ورقي. وفي البداية، تقدم رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين شريان الشريان بالتهاني لجموع المحامين بإقرار تعديلات قانون تنظيم المحاماة التي ترسم قانونا حديثا ينظم حياة مهنية جديدة ينعمون فيها بممارسة راقية تحفظ رفعتهم وكرامتهم.

وعبر الشريان عن سعادته بإنجاز التعديلات، مشيرا الى أنها تعد بادرة أولى يمكن الانطلاق منها لإقرار قانون كامل ومثالي، مبينا انها جاءت بعد جهد كبير على مدى سنوات وهي أول محاولة تشريعية للجمعية منذ عام 1996. وبشأن قبول خريجي كلية الشريعة في مهنة المحاماة، قال نحن في بلد ديموقراطي وهذا الأمر سينظم مستقبلا عن طريق معهد الكويت للمحاماة.

شريان الشريان

مهند الساير

خالد العضيلة

خالد السويفان

فهد العبدلي

عبد الرحمن الطاحوس

بدوره، قال نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية مهند الساير إن إقرار تعديلات قانون المحاماة إنجاز تاريخي طال انتظاره بعد جهود مجالس متعاقبة، مبينا انها أقل ما تقدمه جمعية المحامين للمهنة والمجتمع، وطموحنا كان أكبر من ذلك لكن ما حدث إنجاز كبير، وبداية لإصلاحات آتية. وذكر ان الجمعية استطاعت أن تحدث تقاربا بين الحكومة والنواب حتى حصلت على 56 صوتا أيدت هذه التعديلات التي هدفت الجمعية من خلالها إلى إزالة عوائق أمام المحامين والمجتمع بأسره. من جانبه، قدم مدير المركز الإعلامي خالد العضيلة الشكر لمجلس إدارة الجمعية ورئيس مجلس الأمة والنواب وكل من ساهم في إقرار تعديلات قانون المحاماة، معتبرا إياه بمنزلة إنجاز لجمعية المحامين قطع الطريق وواكب الحداثة وأعطى المحامين حماية وضمانات أوسع.

وقدم نائب مدير المركز الإعلامي فهد العبدلي الشكر لرئيس مجلس الأمة والنواب ومجلس إدارة جمعية المحامين على جهودهم ووقفتهم الجادة بإقرار تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاماة، آملا أن يلبي طموحات المحامين ويزيل العراقيل التي كانت تواجههم.

من جهته، رأى المحامي خالد السويفان ان إقرار التعديلات على قانون المحاماة يلبي طموحات المحامين وتصحح المثالب التي يواجهونها يوميا في المحاكم، مشيرا إلى أنها تعديلات مستحقة طال انتظارها. واعتبر المحامي عبدالرحمن الطاحوس إقرار تعديلات قانون المحاماة بمنزلة إنجاز تاريخي يأتي ليواكب التطور المهني، مشيرا إلى أن هذه التعديلات نظمت الدورات التدريبية في معهد الكويت للمحاماة وأتعاب المحامين وأعطتهم حصانة جزئية.

الحمود لـ «الأنباء»: أساتذة «الحقوق» يتجهون إلى الاعتصام أو وقف التدريس بسبب قانون «المحاماة»

آلاء خليفة

أعلن رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.إبراهيم الحمود اتجاه أساتذة الكلية إلى الاعتصام أو وقف التدريس وذلك بسبب قانون تنظيم مهنة المحاماة. وقال الحمود إن القانون الجديد الذي جاء لتنظيم مهنة المحاماة هو قانون غير دستوري، وقد أطلق لطلبة الشريعة العمل بمهنة المحاماة دون اشتراط الاختبار والدورة التدريبية بما يعني أنه قد ساوى بين غير المتماثلين في مراكزهم القانونية، لافتا إلى أن طالب الحقوق يتلقى تعليما قانونيا يختلف تماما عن طالب الشريعة، فطالب الحقوق يدرس علوما قانونية مختلفة في القانون العام والخاص والدولي والجنائي وجميعها علوم قانونية لا تدرس في كليات الشريعة.

وأفاد الحمود بأن هذا القانون قد حرم أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت من ممارسة مهنة المحاماة بالمخالفة للمبدأ الدستوري بالمساواة بين أصحاب المهن، موضحا ان أعضاء هيئة التدريس من أطباء وصيادلة ومحاسبين ومهندسين وغيرهم يعملون في مهن بالإضافة إلى كونهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ما عدا أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الكويت فهم محرومون من هذا الحق.

وذكر الحمود ان القانون يخالف المبدأ الأصيل في تنظيم التعليم وربط الواقع العملي بالنظري، موضحا ان أساتذة القانون في جميع دول العالم يترافعون أمام المحاكم لصقل المهارات النظرية بالواقع العملي، ومطلوب من الأساتذة تخريج محامين وقضاة ووكلاء نيابة قائلا: فاقد الشيء لا يعطيه إن لم تكن له القدرة على الترافع في المحاكم، فلا يمكن ان يدرس الطلبة بالشكل الصحيح.

وأكد الحمود ان القوانين الدولية اليوم تتجه نحو زيادة المهارات والاتصالات بين الجامعات، لافتا إلى ان حرمان أعضاء هيئة التدريس هذا الأمر يفقد المجتمع قدرته على صقل تلك العلوم وتكريسها في قواعد المرافعات وغيرها من هذه المسائل.